الفصل الثاني

"الأسس النظرية للعدالة عند رولز"

أولاً: انسداد أفقيّ التفكير الليبرالي والاشتراكي

إن ما نسميه نظرية رولز البنائية للعدالة، هي جهد مثير كونه يرفض دعوى الليبرالية الجديدة التي تجعل النظام الاجتماعي والسياسي تابعا لقانون السوق "الطبيعي" كما رأينا مع هايك. كما أنه حاول أن يكون بديلا ممكنا للمشروع اليساري الماركسي بكل ما ترتب عن تطبيقاته من انحرا فات، وعلى ذلك سنعود إلى سنوات الثلاثينيات مع ورثة المشروع الاشتراكي الذي كان يحمل رسالة تحريرية ضد نظام رأسمالي قائم على الاستغلال والاضطهاد، اهتزت ثقة الناس في قدرته على الاستجابة إلى حاجاتهم الأساسية، والذي أدى إلى ازدهار الحركات السياسية ذات الاتجاه اليساري، واحتدام صراع عقائدي تمحور حول إثبات تفوق أحد النظامين ونخص بالذكر هنا النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت التي كانت مؤسسة نقدية سياسية عقلية، استمدت جذورها النقدية من الماركسية ومن نضال الإنسان من أجل إقامة مجتمع عقلاني، وعادل. والتي سجلت تراجع مفكريها مع نهاية الستينيات عن مشروعاتهم الفكرية أمام تدهور أوضاع البلدان التي سيطرت فيها التجربة الاشتراكية، حيث لم تشهد سوى تراجعا رهيبا للحقوق الفردية ومجتمعا مسيرا بإدارة صارمة قضت على الاختلاف في المجتمع ومحت الخصوصيات الفردية. من هنا عبّر فلاسفة غير ليبراليين عن خيبتهم المتزايدة أمام تراجع الحلم الماركسي في التقدم نحو مجتمع عادل مثل هوركايمر الذي كتب سنة قبل موته "إن التقدم نحو المجتمع العادل كان ثمنه سلبيا وقاسيا باعتبار أنه كلما زادت العدالة

كلما قلت الحرية"[1]، فالمشروع الماركسي قد جمع تعارضا عميقا بين الحرية والعدالة غيبت فيه الحرية باسم العدالة الاجتماعية، وهذا في حد ذاته حمل مزالق الاستبداد القائم على استخدام القوة على نطاق واسع من أجل فرض مشروع طوباوي لا يتسع له الواقع. فالنظرية الاشتراكية التي تدّعي كمالها لم تحقق إلا واقعا اصطناعيا لا يأبى أن يكون سوى مرآة لإيديولوجيا تبناها أشخاص حالمون كثيرا ما سعوا إلى تحقيق أوهامهم بالقوة.

لذلك فقد كانت كل الأعين متوجهة نحو التجربة الليبرالية التي كانت تتنامى في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أفضت إلى تحسن ملحوظ طرأ على قطاعات المجتمع ومؤسساته بالمقارنة مع التجربة الاشتراكية التي أعلنت إفلاسها، لاسيما في نهاية الستينات ولكن هل كانت كل تجاربها ناجحة؟

لقد تملك العالم الغربي لاسيما أمريكا أزمة قناعات تمثلت إحداها في شك الكادحين المتزايد في شرعية التنظيمات السياسية والاجتماعية القائمة، فلم تقم السلطة السياسية المعاصرة بوظائفها واعتمدت على التوزيع غير العادل للخيرات المادية والحريات، وتم إبعاد المواطنين عن المساهمة في الحياة الاجتماعية، يشهد على ذلك ارتفاع مطالب الأقليات لاسيما حركة الزنوج وجزء بارز من طبقة المثقفين الذين شككوا في استقرار، وعدالة النظام الذي قام على تناقضات خطيرة في المجتمع

---

(١). Alain renaut: Penser la Justice, P167

الرأسمالي، ظهرت في عـدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الناس، وفي الأزمة الاجتماعية العميقة. كتب رولز:

"هناك عدم تكافؤ ملحوظ بين الفئات العليا والفئات الدنيا، وذلك فـي طرق الحياة وفي قوانين وامتيازات السلطة التنظيمية، أما ثقافـة جـزء المجتمع الأقل يسرا فقد أفقرت في تلك الحالة عنـدما وضـعت النخبـة المسيطرة والتقنية المصالح الوطنية في مجال السـلطة والثـروة تحـت تصرفها"[1]، إضافة إلى الأزمة الداخلية نجد أزمة شـرعية Légitimatio النموذج الأمريكي على المستوى الدولي، فالولايات المتحـدة الأمريكيـة ظهرت أكثر فأكثر كقوة إمبريالية لاسيما مـع حلـول النصـف الثـاني لسنوات الستينات مع الحرب الفيتنامية. لكـن أثنـاء التقيـيم الصـحيح لحالة الأشياء الراهنة أدرك بعض الفلاسفة البـورجوازيين أن تغيير هذا الوضع مستحيل، فرغم أن أمريكا تعاني بعض المشاكل فهناك فئات تعاني الفقر والتهميش وفئة من المثقفين تناضل لتغيير هذا الوضع إلا أن هـذه المحاولات لم ترقى إلى درجة محاولتها هـدم النظـام الرأسـمالي مـن جذوره فلكل تنظيم نقائصه، بل يتعلـق الأمر بمحاولات إصلاحية تسلط الضوء على هذه النقائص فالقناعة الليبرالية باتت راسخة عندهم. لذلك فهم يعتقدون أنه لابد من تغيير أسلوب تفكير الناس وطبيعة العلاقات الإنسانية وتحديد القوانين الجديدة والتزام المواطنين، من أجل ذلك يجـب إنعـاش الليبرالية التـي سيربط بها المفكرون البورجوازيون الآمال في التغلـب

---

(١) جون رولز: عن سفار ترمان، الأخلاق البرجوازية في العصر الحاضر، الـوهم والحقيقة، ترجمة محمود شعبان، دار دمشق للطباعة والنشر،ط٢، ص١٥٢.

على انعدام التكافؤ في توزيع الثروة الاجتماعية وفي تحقيق الانسجام في العلاقات الإنسانية وفي ترسيخ الأخلاق كعامل هام للنشاط الإنساني، وذلك بربط المصلحة الخاصة بالمصلحة العامة ودوافع العمل الفردي بالمتطلبات الاجتماعية. فقد كان لابد بالدرجة الأولى من البحث عن أساس فلسفي للنظرية القادرة على إحياء الليبرالية واستعادة مواقع الرأسمالية المتأزمة، بل كان من اللازم البحث عن نظرية جديدة تغطي الرد الفلسفي على المدارس الوضعية التي أفضت موقفا عدميا من الأخلاق وتسببت في الزهد في قيمة الفلسفة السياسية وبالتالي تعالج الانقطاع الوضعي بين النظرية الأخلاقية والعدالة، كما تعالج سيطرة النزعة الآلية والتقنية التي أصبحت تثير الشعور بالخطر أمام اتحاد العلم وقدرته على التوقع والتحكم بالنزعة التسلطية للسياسيين، وتختصر الدولة في مجرد آلة بيد استبداد أكثر وحشية وشمولية لذلك "سوف تتنامى الحاجة إلى رؤى تجعل من بناء السلطة صرحا قانونيا عقلانيا وميدانا للربط بين عقلانية العلم وفعاليته التجريبية وبين إجماع الأمة والكونية الأخلاقية"[1].

فمرحلة ما بعد النهضة الأوربية حسب ماكس فيبر، هي مرحلة التنظيم العقلاني الذي نظر إلى حقائق العالم الخارجي كظواهر خالية من المعنى نستطيع التحكم فيها وفق إرادتنا بفضل العلم "فالعلم أفرغ العالم نهائيا من أية إرادة علوية وجرده من كل شئ روحاني وقد نجم بدوره عن

---

(١) بليمان عبد القادر: نظرة حول التفسير المثالي لظهور الدولة الليبرالية الحديثة، المبرز: مجلة فكرية أدبية تصدرها المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ص٦٤.

وجهة فلسفية أشمل تتمثل في موقف دهري من الكون يتميز بتجريد العالم من الروح والمعنى وفي هذا السياق فإنه كلما تقدمت المجتمعات في العقلانية كلما أصبح الفرد قطعة صغيرة في خدمة الدولة "[1].

لذلك يبقى السؤال دوما يدور حول موقع الإنسان من إنسانيته؟ في هذا الإطار حاول كثير من مفكري السياسة المعاصرين الدفاع عن قدرة الدولة الليبرالية على الحفاظ على حقوق الإنسان ودعوة المواطن إلى تقديس عضويته في كل شامل وعقلاني دون إلغاء المجتمع المدني كإطار للحياة الفردية الطبيعية الخاصة، وذلك بإضفاء المعاني الأخلاقية والحقوق العقلية على مؤسسات الدولة الليبرالية الحديثة والتخفيف من شأن الإكراه والقمع والاستغلال ومراعاة حقوق الإنسان ذلك هو التوجه العام للفلسفة عند رولز. فقوته تكمن في إمكانية التفكير في تحديات المجتمع الليبرالي المعاصر الذي انبثقى عن النظرية النفعية كما بلورها بنتام وسيدويك وغيرهما، والذي أدى إلى إهدار القواعد الأخلاقية التي تحكم السياسة، فالتركيز على حياد آليات السوق أو عشوائيتها لا يعني سوى الاهتمام بالثروة وتجنيد كل الوسائل لإنمائها دون الاهتمام بكيفية توزيعها بطريقة عادلة. لذلك سيهتم رولز بالبحث في مبادئ المساواة الحقيقية للحقوق التي تكون شرطا أساسيا لعدالة اجتماعية مقبولة من الجميع، في مجتمع يوصف بأنه ليبرالي لكنه لا يؤمن بالحياد المطلق للدولة اتجاه الحياة الاقتصادية كما لا يؤمن بالتدخل المباشر للدولة في هذا النشاط، لذلك فقد كان عمله عملا تجديديا في مجال الفلسفة السياسية وعليه وصف بأنه قد

---

(١) المرجع السابق، ص٦٤.

أعاد للفلسفة السياسية اعتبارها من جديد بعد أن كانت قد أهملت خلال العشريات السابقة فباتت في موضع خلفي منعزل عن الفروع الفلسفية، لذلك فقد كسبت" نظريته الانتباه والتهليل ليس فقط من الفلاسفة ولكن أيضا من الاقتصاديين وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع"[1]، لما لا ونحن أمام عمل شامل ومتكامل بشكل ممتاز تمتد اهتماماته إلى مواضيع مختلفة في الفلسفة الأخلاقية والسياسية، تعكس مضمون نظرية معيارية وبنائية ستكون قابلة للتطبيق على نموذج من المؤسسات الاجتماعية وتعيد صياغة المطلبين الليبرالي للحرية مع المطلب الاشتراكي للعدالة الاجتماعية ليتجاوز تعارضهما وذلك عندما يربط لغة حقوق الإنسان أي العدل بصيغة الحق العادل أي (الحقوق، الحريات) بالحقوق الاجتماعية، وهذا الاهتمام أساسي عند رولز وهو اهتمام يدعو إلى التأمل من جديد فلسفيا لعلاقة أصيلة وجديدة للربط بين الحرية والعدل.

فما هي نظرية العدل هذه التي وصفها رولز؟

ثانيًا: مفهوم العدالة عند رولز

أ- **الأهداف.** باشر رولز وهو أستاذ الفلسفة والقانون في جامعة هارفارد إعداد ما يسمى نظرية العدالة وهي نظرية مجددة في الفلسفة السياسية المعاصرة مع بداية الستينات لكن البرهان عليها قدمه في كتابه "نظرية العدالة" الذي صدر في نيويورك عام١٩٧١ ورولز ليبرالي أصيل

---

(١) إدوارد زجاك: الاقتصاد السياسي للإنصاف، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص٩٧.

ينتمي إلى مجموعة المفكرين البورجوازيين المخلصين لأفكار الليبرالية، والذين أقلقهم تعمق الأزمة في المجتمع الرأسمالي وانهيار قيمه الأخلاقية. لذلك ستكون محاولتنا هي إبراز التأمل الفلسفي ومساءلة المجتمع الحديث من طرف أبرز المفكرين الأمريكيين المعاصرين، ويهمنا في هذا المقام أن نشير إلى الإطار الفكري الذي توضّحت فيه نظرية العدالة لرولز، والتي قامت على أساس نقدي عميق لنتائج الفلسفة النفعية على المجتمع الأمريكي في المجال الاقتصادي والفكري، لذلك سنجد استيعابا كاملا للمشكل النفعي بنتائجه السلبية على المجتمع الأمريكي عند رولز إضافة إلى هذا يجب أن نأخذ في الاعتبار تعددية* المجتمع الأمريكي وما فيه من أفكار واختلافات جذرية وأخلاقية وأقليات تتعايش في فضاء ديمقراطي (السود، الهنود، اللاتينيين جمعيات نسائية وثقافية..الخ).

والمتشبعة بتوجهات وآراء لطالما أكدت عجز المجتمع الليبرالي عن تأكيد عدالة اجتماعية ترضى التنوع الهوياتي للمجتمع "لذلك كان على الفلسفة السياسية الأمريكية أن تستوعب هذا الجدل من أجل أن تحدث فضاء تقارب بين مختلف التيارات التي تعكس التعددية الثقافية"(١).

---

* التعددية: نتيجة تطور حريات الأساس (حرية الوعي، حرية التعبير...الخ) وبروز تنوع في مذاهب متصارعة وغير متوافقة، فيما بينها في الثقافة العمومية للديمقراطيات، فمن المستحيل أن يجمع مذهب واحد تأييد كل المواطنين دون استعمال للقوة.

(١) Aurent Bouvet: la renaissance de la Philosophie Politique aux etats – Unis, Magazine littéraire (le renouveau de la Philosophie Politique) N°380, 1999, France, P58.

وهنا نجد رولز غير راض عن هذا الواقع فهو يحاول أن يوجد بعض التقارب ليلطف من هذه التعددية، وأن ينظر إلى هذا الإنسان الجديد نظرة ليبرالية حقيقية ترفض المعنى الذي صورته قبلها الفلسفة التقليدية القديمة والمسيحية ولكنها تبحث دائما عن القيم ذاتها التي قامت لأجلها وهي الحرية واحترام الفرد في جو من العدالة. لذلك فالجدال حول تعدد الثقافات هذا لن يكون إلا صياغة جديدة لسؤال فلسفي قديم وهو: كيف يمكن أن نصبح أحرار ومتساوين ومختلفين في آن واحد؟. فهي مرحلة جديدة في نقد الليبرالية، وأسلوب ماهر لدفع التساؤل حول الحقوق وربطه مع المعطى الجديد لهوية المجتمعات المعاصرة لكنه يحتفظ دائما بالأهداف الأساسية لليبرالية الأولى التي ما فتئت تتجدد وتتصحح سعيا وراء تجديد الإنسان في الدولة العقلانية الليبرالية.

ب- المنطلقات.

قد كانت إحدى أهداف رولز هو محاولته بعث معنى تجذ ير الإنسان في الدولة العقلانية وهذا عن طريق تصور جديد لمفهوم العدالة سيكون الأساس الأخلاقي للمجتمع الديمقراطي المزمع إقامته لذلك فوضع الفرد في المجتمع سيتوقف عن الاعتماد على الأساس الاقتصادي وحده، بل سيتصحح بآراء ومعتقدات الناس التي تصور الإنسان كائنا واعيا ومسئولا ومصدرا لأفعاله وتصوراته، وهكذا كتب رولز أن كل

- John Rawls: justice et démocratie, traduit de l'anglais par c.audard, p.de lara, f.piron et A.Tchoudnowsky, édition de seueil,France,1993, p360

نظـريته في العدل تصدر عن اعتقاده "بأن كل شخص يملـك حرمـة لا تخرق قائمة على العدل، والتي لا يمكن المس بها أو خرقها حتـى ولـو باسم تطور المجتمع ككل"[1]. وعليه فالعدالة ستظهر على شكل شعور فريد ينبع من قدرة الإنسان وطبيعته. وبرأيه فإن كل الناس في العالم يتمتعون بهذا الإحساس الذي لا نستطيع خرقه أو إلغاءه، لذلك فرولز يبحـث فـي تبرير الحقوق الأصلية التي لا تقبل التنازل للكائن الإنساني كذات صرفه أو بمعنى آخر كشخص، فهي نظرية تدخل في إطـار القـيم الإنسـانية العصرية ضد كل التيـارات اللاغية لإنسانيته والمتجردة من كـل القـيم الأخلاقية التي سحقتها النزعة الآلية باسم العلمية والوضعية...ألخ.

فموقف رولز الفلسفي سيبدو في هذا السياق الإنساني الذي تعبـر عنه الكتلة الأنجلو أمريكية فـي صراعها مع الفلسفة النفعية المهيمنة منذ زمن –وهي كتلة سبق وعالجنا مبادئها في الفصل الأول – لنجد أنهـا لا تعني بحث الفرد عن مصالحه البحتة، أي البحث عن أكبـر قـدر مـن السعادة أو أكبر قدر ممكن من اللذة، وهذا طالما أن خير الآخر وحريـة فعله أو حتى حياته لا تتعرض الخطر. فكل فرد يستطيع أن يوظّف كل ما لديه لتحقيق أكبر خير ممكن لنفسه ويرقى في حـدود الممكـن غاياتـه الخاصة، فهي تعتقد أن ما هو عقلاني في نظر الفرد هو كذلك في نظـر الكل والنتيجة أن النفعية تطور المجتمع على غرار الفرد، ليكون المجتمع العادل إذن هو الذي ينظم مؤسساته بحيث نتمكن من رفع حجم و إرضاء

---

(١) John Rawls:Théorie de la Justice, Traduit de l'anglais (Etats-Unis) Par Catherine Audard, Editions du seuil, France,1993, (p,p) (29, 30).

الحاجات الاجتماعية، فتصورنا للتعـاون الاجتماعي هي نتيجة للحكم بأن ما هو صالح للفـرد هـو صالح للمجتمع لذلك سنعالج كـل الأشـخاص كفرد واحد، وبناءا عليه يمكننا القول أن النفعية ليست إلا فلسفة فردانيـة (individualisme) يكون فيها التعاون الاجتماعي في الدرجـة الثانيـة فهـي لا تعير كبير الاهتمام بطريقة توزيع الكمية الشاملة من المرضيات بين الأفراد ولا تراعي خسائر أفراد مقارنة مع أرباح آخـرين. كمـا أن انتهاك حرية عدد قليل ستبرره سعادة العدد الأكبر. وكنتيجة لذلك سـوف لن نجد ما يمنع انتهاك الحقوق في مجتمع يمكن أن يصبح رغم كل شـئ عادلا تتحدد بالنسبة إليه الوسائل اعتبارا لدورها في رفـع الرخـاء فـي المجتمع، وعليه لا يوجد "ما يحدد قبليا".

تجنيد الوسائل لبلوغ الحد الأقصى من الرقي في المجتمع "فمنطـق النفعية هو منطق تضحوي عانت منـه الحضارات المختلفة وبقى مستمرا في المجتمعات الديمقراطية الحديثة "[1]، لذلك فمن السهل أن نربط الطريقة التـي تسير بها مجتمعاتنا بوجود الآلاف من المحرومين الذين هم ضحية رفاهية الأقلية الباقية.

إن منطق رولز يعاكس هذا المنطق النفعي التضحوي ويؤكـد على أن أخذ القيم الإنسانية العصرية بعين الاعتبار بفرض أن كل واحـد يملك حرمة لا يمكن خرقها أبدا حتى باسم خير الجماعة ككل، وهذا على أساس من سياسة ديمقراطية لا تقوم على مجرد البحث عـن قـدر مـن الرخاء الاجتماعي ولكنها تحاول استجلاء القيم التي تتناقض معهـا هـذه

---

(١) Alain Renault:op.ct, p18.

النفعية وأساس نظرتها إلى الإنسان نفسه الذي تعاملت معه باعتباره مجرد أداة حسية ليس لها من قيمة سوى كونها مجموع رغبات حسية ومجموع أنانيات طموحة.

لذلك كان على رولز أن يعطي معنى آخر للعدالة ضمن نظرية جديدة تكون في وفاق مع هذه القيم التي ترفض صورة الإنسان النفعي القاتمة وتعطيه معنى يعيد له الاعتبار.

يقول رولز "العدالة هي الفضيلة الأولى في النظام الاجتماعي مثلما هي الحقيقة بالنسبة لنظام التفكير"[1].

فمحاولة رولز إذن هدفت إلى استرجاع الفلسفة السياسية لأهميتها كفرع فلسفي وإعطائها الأساس الفلسفي الثابت والواضح بعد نقد وتمحيص الأسس الفلسفية لنظرية العقد الاجتماعي ونظرية المنفعة اللذين أخفقا في بناء مضمون سياسي وأخلاقي حقيقي (تاريخيا) واكتفيا بتكريس التطاحن الفرداني، لذلك فأهم حدث سجله ظهور نظرية رولز في تاريخ الفلسفة المعاصرة هو الرجوع لسؤال العدالة.فقد طرح رولز مسألة العدالة في الفلسفة الأخلاقية والسياسية من جديد. وفي نظريته هذه كانت العدالة الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية مثلما هي الحقيقة بالنسبة لنظام التفكير، فهي الفضيلة الأولى للمجتمع وهي حقيقته أيضا والسؤال حول العدالة يصبح سؤالا أوليا في الفلسفة كلها، إذ من خلاله سوف يجدد نظرية للحق ويعيد تأسيسه بعيدا عن الوضعية الحقوقية والمثالية الميتافيزيقية، كما يحدّد نظرية للعدالة الاجتماعية بعيدا عن الفلسفات

---

(١) John Rawls: TJ, op.ct, p29.

السياسية الشمولية(totalitaires) لذلك فالعدالة هي المشكل الذي يطرحه المجتمع الحديث على نفسه فهي تعالج جوهره لتجعل منه ممكنا وضروريا" إن جوهر العدالة يمكن أن يعرف كمجموع الشروط العادلة التي تجعل التعاون الإنساني ممكنا وضروريا في آن واحد"[1]، هذا هو السياق الذي تظهر فيه مسألة العدالة وهو التأكيد على أولوية الحياة الاجتماعية المتعاونة الذي أهملته الفردانية النفعية.

وعندما يصبح المجتمع فعلا تعاونيا سيتميز بصراع مصالح من جهة وتوافق مصالح من جهة أخرى.

عضو فيه له مصلحة في التعاون لأنه يمنحه فرصا أكبر مما لو اعتمد على نفسه. ولكنه في نفس الوقت لن يبقى غير مبال بالطريقة التي توزع بها ثمار هذا التعاون لذلك سيكون السؤال هو: كيف أنه انطلاقا من صراع المصالح.يكون هناك اقتناع بإبرام اتفاق حول مبادئ مشتركة لعدالة ممكنة؟

حتى لو كان في كل المجتمعات الإنسانية هناك إحساس مختلف بالعدالة من شخص لآخر كما تختلف المصلحة من إنسان لآخر. فالاتفاق حول تصور للعدالة يجعل من الممكن الاتفاق على تصور للتعاون الاجتماعي المثالي بتكوين قانون أساسي لمجتمع جيد التنظيمbien organisé* فهو الشرط القبلي الوحيد لمجتمع إنساني عاقل، والعقلانية

---

(1) Alain Renaut:op.ct, p182.

* مجتمع جيد التنظيم (Bien.organisé): نموذج لما يجب أن يكون عليه المجتمع الديمقراطي عندما تضمن وحدته مبادئ العدالة المفترض أنها منحدرة من مذهب يتقاسمه الجميع معارضا بذلك للموقف الغير ليبرالي.

هي معرفة الغايات والبحث عن الوسائل التي تحققها فهي عقلانية براجماتية. تدرك أن الأفراد في حاجة أن تتلاءم نشاطاتهم دون أن يكون ذلك على حساب التضحية الحتمية بالآخرين،وهذا بالقدرة على استخدام الوسائل الأكثر فعالية لبلوغ غايات معطاة متناسبة مع العدالة التي يتجه رولز إلى استخلاص أرضيتها وأساسها من الدفع بمفهوم (العقد الاجتماعي)، الكلاسيكي إلى أقصى درجة من الصورية والتجريد مع تجنب الوقوع في التصور الطوباوي الذي أفضى إلى تصور غريب لوضع إنساني طبيعي سابق عن المجتمع مع روسو ولوك أو إلي وضع متعال (transcendental) ميتافيزيقي مع كانط لأنه كان مع رولز براجماتيا إجرائيا،فالوضع الذي تخيله رولز قائم على افتراض أن: المجتمع مكون من شركاء* اجتماعيين عقلانيين كل فرد منهم قادر على معرفة طبيعة مصلحته ومدركا لنظام الغايات الذي ينشده، أي يتمتع بالقدرة على استخدام الوسائل الأكثر فعالية لبلوغ غاياته من جهة ومن جهة أخرى ينطلق من أن هؤلاء الشركاء يوجدون ضمن وضعية متساوية هذه المساواة تتخيل وضعية أولية سابقة عن كل ما يشكل اختلاف الناس في المواهب والحظوظ والمكاسب والقدرات.. الخ. أي ينزع عن الناس

▪ John Rawls: justice et democratie,op.ct, P365.

* شركاء (les.partenaires):هم الممثلين المتخيلين لهذا الإجراء المتخيل وهو الوضعية الأصلية،والمؤهلين لاختيار وتبرير لمبادئ الأولية للعدالة.فهم ليسوا ممثلين بالمعنى السياسي كمواطنين ولكن ممثلين لإنصاف مصالح كل أعضاء المجتمع.

▪ John Rawls:justice et democratie,op.ct, p362

كل ما يعزز تمايزهم بحيث لا تبقى إلا القيمة الإنسانية المشتركة والشاملة بين الناس.

جـ-أرضية العدالـــة.

نقطة البداية في بناء نظرية في العدالة عند رولز أن هناك منطلقات أساسية شهيرة يجب التوقف عندها "بالنسبة لنا فإن الموضـــوع الرئيســـي للعدالة يتمثل في البنية الأساســـية "la structure de base" للمجتمـــع أو بشكل أكثر دقة، الطريقة التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية الرئيســـية بتعيين الحقوق والواجبات الأساسية، وتقرير تقســـيم أو توزيـــع الفوائـــد المتأتية من التعاون الاجتماعي"[1].

وهنا يطرح رولز مشكلة البنية الأساسية للمجتمع الموجهـــة لحيـــاة الأفراد فالناس يولدون ضمن وضعيات اجتماعيـــة مختلفـــة (كالعائلـــة، الملكية، العمل، الدستور) يظهر أثرها واضحا على الأفراد وسيكون لهـــا أبعاد على حياتهم في الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي إن هـــذه البنيات الأساسية تسهل تقدم البعض على حساب البعض الآخر وبالتـــالي تعيين حظـــوظ الناس من البداية في الحياة بطريقة لا ينفع معها أي تبرير لكونها سابقة عن معاني الاستحقاق والقيمة، إذن فالأمر يتعلق بلا مساواة عميقة وشاملة لذلك سيكون اهتمام رولز منصبا على هذه اللامساواة التي لا مفر منها.

هكذا فموضوع العدالة هو البناء الأساسي(s. debase) للمجتمع الذي يوزع الخيرات المستقاة من التعاون الاجتماعي، يطالب فيـــه كـــل فـــرد

---

(١). John rawls:TJ,OP.CT, p33.

عقلاني بقسمة عادلة تعني التوزيع الصحيح للحصص فهو اهتمام بعدالة توزيعية كانت موضوع اهتمام منذ أرسطو لكنها اختفت من التصور الحديث للحق الطبيعي الذي اكتفى بالاهتمام بالمساواة الصورية بين المواطنين الداخلة في تحضير وتشريع القانون، فالتساؤل عن العدالة كمبدأ أساسي لا يخص فقط المؤسساتَ السياسية ولكن النظام السوسيو- اقتصادي كذلك "لذلك فالموضوع المبدئي للنظرية هو أن نصل إلى تصور تعطينا فيه المبادئ الأولى الإجابات العقلية للسؤال التقليدي والشائع حول العدالة الاجتماعية"[1].

يستعمل رولز هذه المبادئ في تنظيم واختيار التركيبة السياسية والعناصر الأساسية في النظام السوسيو- اقتصادي، فهو إذن يتكلم عن عدالة نموذج مجتمع تراعي فيه الحقوق والواجبات الأساسية ومن ثمة الإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية في مختلف قطاعات المجتمع.

فمفهوم العدالة يوفر في المقام الأول معيارا من أجل تقسيم الأوجه التوزيعية للبناء الأساسي للمجتمع.

هذا المعيار لا ينبغي أن يختلط مع المبادئ المعرفة للفضائل الأخلاقية، ورغم أنه يعتبر أن مفهوم المؤسسات الأساسية للمجتمع مفهوما غامضا، لأننا لا نرى بوضوح ما هي هذه المؤسسات التي تمثل الجوانب السياسية والسوسيو- اقتصادية، وما هي الوظائف التي تتفرع عنها إلا أنه يضيف أنه سيدرس المبادئ التي تطبق فعليا على جزء من هذه

---

(١) John Rawls:Justice et démocratie,op.ct, p37,38.

البنية الأساسية – حتى لو كان الأمر تقريبا – يكفي أنها تطبق على الحالات الهامة فيما يخص العدالة الاجتماعية. وعليه فهو لا يبحث تشكيل مبادئ أولى تطبق على كل المواضيع ولكنه يبحث عن نظرية تكشف عن المبادئ الموافقة للمواضع المقصودة مرحلة بمرحلة في تتابع خاص، لذلك سيكون سيرنا شرعيا بتقييد البحث في البناء الأساسي وتكون نقطة الانطلاق مبررة لاحقا بالطريقة التي يعمل بها المجموع.

من هنا ستظهر حاجتنا إلى العودة للبناء الأساسي الذي يشكل موضوع اتفاق بين كل أعضاء المجتمع باعتبارهم أفراد عقلانيين أحرار ومتساوين بعد أن انتهينا من التمسك بشروط تبدو منصفة من خلال المعطى الاجتماعي الآني، تكون نتائجها غير ضامنة للعدالة الاجتماعية في عالم مليء بالأنانيات والخطأ لذلك فاليد الخفية للسوق التي طالما اعتمدت عليها القناعة الليبرالية توجهنا نحو اللاعدالة الاجتماعية التي ظهرت في مجتمعاتها بعد أن نجحت في وضع لا مساواة غير مبررة وقيدت المساواة في الحظوظ. فكانت النتيجة أن ظهر الشعور بالحاجة إلى تصورات جديدة لضمان العدالة الاجتماعية أو لتصور خاص للعدالة توجهنا إلى ما ينبغي أن تكون عليه المؤسسات، والمطلوب هو مؤسسات تتجنب السلطة المفرطة للسوق وتمنع الاحتكار الاقتصادي وبالتالي تكون لها سلطة على التفاوض بين المستخدمين والمستخدمين وتعتمد شروطا اجتماعية أساسية تتجذر في الماضي وتمتد نحو المستقبل بعيدا عن أي نظرة محدودة، لذلك فليس علينا الالتزام بشروط ليبرالية ليست قادرة على توخي العدالة الاجتماعية بين أفراد ليس لهم القدرة على احتواء

نتـــائج أفعالهم وعاجزين عن التبصر في الظـــروف المستقبلية التـــي يمكن أن تحدد وتشكل ميولاتهم والفكرة البديلـــة هـــي مشـــروع عدالـــة موضوعها البناء الأساسي(la structure de base) تطبق مباشرة علـــى الأفـــراد والجمعيات وهذا البنـــاء ينطبق عبر نظام قوانين تصدر عنهـــا مجموع قـــوانين أخرى تحكم العمليات والاتفاقات بين الأفراد والجمعيات، شكلت لتترك الأفراد والجمعيات حرة فتتحرك بفعالية لتحقيق أهدافها.

إن هذا البناء يرفض التسويات الضرورية لضمان عدالـــة الحالـــة الاجتماعية بمفهومها الاشتراكي، فإنصاف النتائج عائـــد إلـــى إنصـــاف المبادئ المعتمدة ومعطى الاتفاق يحمل المبادئ الأولية التي تحاول إدارة البناء الأساسي، وفي صياغة عقد كهذا يضع رولز أهمية كبيرة على مـــا يدعوه الخيرات الأساسية ضمن مشروع توزيع الخيرات المبدئية، ونقاط الانطلاق المفترض اختيارها والمعرفة على أنها:

"أشياء يفترض كل إنسان عاقل أن يريدها بشكل طبيعي ويكون لهذه الخيرات استخدام معين بغض النظر عن الخطة العقلانية الحياتية للإنسان ومن أجل التبسيط افترض أن المنتجات (الخيرات) الأساسية التي توجـــد تحت تصرف المجتمع هي حقوق وحريات، ســـلطات وفـــرص، دخـــل وثروة. هذه هي الخيرات الاجتماعية الأساســـية والخيـــرات الأساســـية الأخرى هي الطبيعية مثل الصحة والحيوية والذكاء والتخيل"[1].

---

(١). John Rawls:TJ,op.ct, P93.

كما يظهر الاحترام الذاتي(Respect de soi)* مهما ولربما كان هو المنتوج الأساسي الأكثر أهمية فبدونه لاشيء يمكن أن يبدو جديرا بالعمل وبدونه يفتقر الإنسان لإرادة الكفاح من أجل نيل الأشياء التي قد تكون لها قيمة بالنسبة له، بل يصبح كل نشاط أو رغبة فارغا وعبثيا فيسقط في لامبالاة وفي تشاؤم، وهنا نشير إلى عناية رولز الفائقة بالمعنى الإنساني في مشروعه والذي فاق آية عناية سبقته كان فيها لمعنى الاحترام الذاتي أهمية كهذه فإذا وضعنا العدالة التوزيعية ضمن مفهوم العدالة الاجتماعية فإن العدالة يصبح لها هدف ووظيفة هي إعطاء كل واحد حقه، لكن ما يوزع لا يخص الخيرات والأمجاد في مجتمع طبقي فقط ولكن الخيرات الأساسية أيضا، ولما كان الفرد الحديث لا يكتشف غاياته ولكن يختارها، فإن الأمر يتعلق عند رولز بإصلاح فكرة العدالة وبمعنى أكثر تحديدا تكوين نظرية للعدالة التوزيعية في إطار إيديولوجي هو الفردانية الليبرالية، لذلك فإن النظرية الحديثة للعدالة التوزيعية ستضيف قيمتين أساسيتين متضامنتين للحداثة السياسية هما: الحرية والمساواة فالوعي الحديث للعدل مستمد من القيمتين اللتين لهما نفس المطمح في تعريف العدالة ولكن لا تملك أي منهما القدرة على تجسيدها – بمفردها – بطريقة عملية، والمطلوب هو تجسيد اختياراتنا بطريقة مرضية للبعدين الليبرالي والاجتماعي في نفس الوقت عن طريق التحكيم بين هذين القيمتين فإذا

---

* الاحترام الذاتي: (le respect de soi) واحدة من الخيرات الأولية الأكثر أهمية، يمكن للديمقراطية أن تضمنها لأعضائها،بمعنى أن لكل فرد قيمة خاصة وقدرة على تحقيق أهدافه يستمد منها ثقته بنفسه.

John Rawls:justice et démocratie,op.ct,p364.

ضحينا بالحرية أمام المساواة فإن الحقوق تطغى على الالتزامات المادية ونحن نعرف النقد الذي وجه إلى هذا الرأي، وإما أن تقدم الحرية على المساواة وما قد يمثله من تطرف نقدناه عند النيوليبراليين، لذلك فإن مطلب القيمتين سيدخل ضمن نظام مبادئ للعدالة يحاول استيفاؤهما ضمن نظرية العدالة تميزت عند رولز باسم خاص هي:

العدالة كإنصاف(la Justice comme equite)

د- **العدالة المنصفة.**

يقول رولز "هدفي هو تقديم تصور للعدل يعمم ويرفع إلى أعلى مستوى من التجريد نظرية العقد الاجتماعي كما هي عند لوك، روسو، كانط. والفكرة القائدة هنا هي أن مبادئ العدل الصحيحة للبنية الأساسية للمجتمع هي موضوع اتفاق أصلي إنها نفس المبادئ لأفراد أحرار عقلانيين لهم رغبة في تطوير مصالحهم من منطلق المساواة الأولية"[1].

فمنذ أن سجلنا الدور الخاص للبناء الأساسي ووجدنا نقاط اختيار أولية سوف لن نتمكن من تجاوز حاجتنا لتجسيد هذه الخيرات ووضعها ضمن الصورة الكاملة لملامح العقد الجديد.

فهنا يبدو أن رولز يعود إلى التقليد التعاقدي في نظرية العقد الاجتماعي المعروفة كما نجدها عند لوك، روسو، وكانط. في بلد كانت الثقافة المسيطرة فيه هو النفعية وهي كما رأينا النظرية التي تبرر عقلانيا تضحية أقلية لأجل خير المجموع الكلي الباقي للمجتمع باسم سعادة أكبر

---

(1) John rawls: TJ, OP, CT P 37.

لعدد أكبر، معبرة عن مثال شائن عن التضحية بكائنات بشرية قليلة في سبيل الصالح الأعظم. وهو ما حاول رولز تجاوزه شأنه شأن كانط والمسيحية من قبله فقد أعلن رولز بأن لكل إنسان حرمة مؤسسة على العدالة لايمكن تجاوزها حتى باسم خير المجموع وهو ما عبر عنه كانط بالإرادة الخيرة التى لا تحددها الأغراض والموضوعات الخارجية لكن رولز لا يقصد هنا مقارنة نظريته بنظرية العقد الاجتماعي لأن الأهمية هنا ستكمن في أن مشروعه ومنهجه مستمد من فلسفة العقد لاغير.

لذلك فالتوجه العام لنظرية العدالة عند رولز ليست في ذاتها جديدة فهي ترجع إلى الفلسفة التعاقدية للقرن ١٨ وهذا لا يعني أنها مطابقة لها فهي تهدف إلى إعادة تأسيسها عقلانيا لذلك فنظرية العدالة كإنصاف هي شكل جديد لنظرية العقد التي طالما سكتت عنه الفلسفات السابقة واعتبرته ضمنيا وليس صريحا، فحاولت أن تكون مطابقة أكثر لحدوسنا العميقة* عن العدل وذلك برفعها إلى أعلى درجة من التجريد في إشارة لتوضيح مبادئ العدل. إذن فقد حاول رولز أن يمنهج العقد باعتباره اتحاد بين شركاء واعين وعقلاء ويوضح في نفس الوقت الأفكار التي سكتت عنها نظرية العقد، لذلك فإن تصوراتنا الأخلاقية وحدوسنا نحو العدالة تتلاقى بالضرورة مع النظرية التعاقدية التي ترفض النفعية التي كانت ترى أن العدالة مجرد وهم اجتماعي بعيد المنال.

---

* حدوسنا العميقة أو أحكامنا العميقة: هي أحكام القيمة التي تكون أساس تفكيرنا الناضج والتي لايمكن التخلي عنها.

John Rawls: Justice et démocratie, OP, CT, P361.

إن نظرية العقد يجب أن تعود إلى التجربة المجـردة للوضـعية الأصلية* المتناسبة مع ما يسمى بالحالة الطبيعية عنـد أصـحاب العقـد الاجتماعي فهي نظرية تبحث بشكل تجريدي ومنطقي عن الأساس الـذي يضمن صحة العقد ورضى المتعاقدين ولا يكرس الصراع بين الشـركاء الاجتماعيين، بإيجاد مبدأ يؤسس جوهر العدالة ويبلور الصدق الكوني عن طريق إجرائية تحقق اتفاق الشركاء في اختيار المبادئ. وهكذا فبدلا مـن تصور الفـرد يسعى وراء المسرات ويتفـادى الألـم تضـمنه نظريـة طليولوجية (téléologique)* تمارس فيها السعادة سيطرتها من الخـارج على الحرية الإنسانية،فإن وجهة النظر الجديدة تتصـور الفـرد مبـادرا وصـانعا لاختياراتـه ومفاضـلاته ضـمن نظريـة ديونطولوجيـة (déontologique)* تعلن أولوية العدل على الخير ويشكل فيها الإحساس الإنساني الخـاص أساس كل اختيار، وعليه فالأمر لا يتعلق بوجود موجه

---

* الوضعية الأصلية: طريقة تسمح لنا بتمثيل مصالح الأفراد بطريقة منصفة، عـدلها رولز بتمييزه بين صنفين من الخيرات (المصالح)، المعنوية (nationnel) مـن جهة والعقلاني من جهة أخرى، كما يفاضل الثاني على الأول.

John Rawls: Justice et democratie, OP.CT, P363.

• طليولوجية " Téléologique":صفة ما له علاقة بالعلة الغائية أو بمذهب الغائية.

Abdou-El Hèlou: le vocabulaire philosophique Centre de recherche et de developpement pèdagogique, librairie du liban, 1ere impression,1994,P170.

* ديونطولوجية "déontologique": (واجبيات)، مصطلح استعمله بنتام للدلالـة علـى دراسة الواجبات الإنسانية المتعلقة بكل مهنة والمرتبطة بالا وضـاع الاجتماعيـة والشخصية.

Ibid, P41.

يضمن العدالة المنشودة من الخارج ولكن مبدأ يعبر عن الإجـراء الـذي يحقق اتفاق الشركاء حول اختيار مبادئ العدالة ويتعلق خصوصا بكيـف نحترم حرية الكائنات العاقلة في السيطرة علـى مصـائرها باختيارهـا الخاص بغض النظر عن السعادة الفردية أو الاجتماعية. بهـذا المعنـى حاولت هذه النظرية أن تكون أكثر مطابقة لحدوسنا عن العدل. ولكن مـا هو المبدأ الذي يعبر عن الإجراء الذي يحقق اتفاق الشركاء حول اختيـار مبادئ للعدالة؟. يشير رولز أننا عندما نقبل التقييم الموافق لفكرة معاملـة منصفة بين أشخاص أخلاقيين متساوين سنقبل بالتالي حـدود تصـورات العدالة الناتجة عن ذلك لذلك حاول التركيز على مبدأ الإنصاف لتحضـير نظرية للعدالة وتقريب فكرة العقد من الإجراء(la.procédure) الصحيح، الذي يحقق اتفاق الشركاء حول اختيار مبـادئ العدالـة والـذي يكـون موضوع اتفاق أصلي بين الشركاء الاجتماعيين المتموقعين في وضـعية مساواة مبدئية لأشخاص متماثلين يعاملون معاملـة متماثلـة. والوضـع الأصلي (la position Original) هذا والمطابق للمساواة لـيس وضـعا تاريخيا حقيقيا بل هو وضع شرطي صرف وفرضي ينبني عليه تصـور العدل "الخطوط الأساسية لهذا الوضع هو أنه لا أحد فيه يعـرف مكانـه داخل المجتمع أو طبقته أو وضعه الاجتماعي ولا أحد يعـرف المصـير المبيت له في توزيع القدرات والهبات الطبيعية كالذكاء والقوة....الخ، بل يذهب إلى أن الناس يجهلون المفاهيم الخاصة بالخير بمعنـى أن مبـادئ العدل هذه ستختار من وراء حجاب للجهل"[1]. وهذا يضـمن أن لا أحـد

---

(1). John rawls: TJ, OP.CT, P38.

محظوظ والآخر أقل حظا عند اختيار المبادئ لا بالصدفة الطبيعية ولا باحتمالات الظروف الاجتماعية، فلما كان الجميع لهم وضع واحد ولا أحد يستطيع صياغة مبادئ تخدم وضعه الخاص فإن مبادئ العدل هذه تكون محصلة لاتفاق أو تفاوض منصف.

فالمساواة تميز وضعية الشركاء، والإنصاف يميز الإجراء الذي يحكم التداول ويقود الناس إلى اختيار مبادئ العدالة. فالإنصاف يتميز كإجراء للتداول بين الحريات الصالحة للجميع والذي انطلاقا منه يختار الناس مبادئ العدالة، فنظرية العدالة كإنصاف تعني أنه لا توجد عدالة إذا لم تكن انطلاقا من إجراء تداولي حر وكلي يمكن للناس من اختيار المبادئ الكلية لنظامهم الاجتماعي.

ثالثا: العدالة وإشكالية التنظيم الاجتماعي

سأعرض في هذا المبحث مبدأي العدالة التي حدث حولها الاتفاق في الوضعية الأصلية بعد أن قدمنا وصفا لهذه النظرية من حيث أهدافها ومنطلقاتها، وفهمنا مع رولز حاجتها للانظمام داخل مبادئ تصلح للتطبيق في شكل مؤسسات سياسية تعمل وفقا للوضعية المبدئية.

ويأتي هذان المبدآن- نقلا عن نظرية العدالة - في شكل تراتب أبجدي حرص رولز على ضرورة مراعاته في التقييم الشامل والفهم الدقيق ورؤيته الكلية حول العدالة وهما:

أ- "يتعين أن يملك كل شخص حقا متساويا في النسق العلم الأكثر اتساعا أو شمولا لحريات أساسية متساوية منسجمة مع نسق مماثل للحرية للجميع"(١). وهو المبدأ الأول.

ب-"يتوجب تنظيم حالات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وكل ما يتفاوت فيه الناس ب:

- نتوقع أن تكون في صالح كل فرد
- ترتبط بأوضاع ووظائف مفتوحة للجميع"(٢).

وهو المبدأ الثاني

٢- المساواة

هدف نظرية العدالة هو البناء العقلاني لأسس العدالة والبرهنة على فعاليتها في التنظيم الاجتماعي، فالأمر يتعلق إذن بعرض نظرية لمبادئ العدالة مستوحاة -كما رأينا- من تعاقدية لوك، روسو وصورية كانط لذلك سيتخيل رولز أفراد متساوين يفترض أنهم شركاء اجتماعيون عقلانيون راغبين في التعاقد جماعيا إذ "تحمل عقلانيتهم معنى الآداتية وهي معرفة الغايات والبحث عن الوسائل الأكثر فعالية التي تحققها، فهي عقلانية تخص كائنات عاقلة"(٣).

---

(١). John Rawls: TJ, op.ct, p91.

(٢). Ibid:p91.

(٣). Alain Renaut:op.ct,p178.

هــذا النظام التعاوني يطلب بحث مبادئ العدالة التي ستصبح مثبتة للحقوق والواجبات الأساسية ومعرّفة لتوزيع الفوائد الاجتماعية، يكون فيها الشركاء مدعوين ليس لتشكيل ولكن لاختيار قائمــة مبادئ العدالــة، إن هذه القائمة من الاختيارات مضبوطة في العمق بمعارضة الموقف النفعي، فانطلاقــا من وضعية أصلية تخيلية اسماها الكلاسيكيون الحالة الطبيعية سيعالــج رولز العدالة التي تنظم المؤسسات الاجتماعيــة، إذن فهــؤلاء الأفراد العقلانيون الذين يبحثون مبادئ عدالة منظمــة للبنــاء الأساســي للمجتمع يفترض فيهم أنهم قد تواضعوا بمساواة كاملة من أجــل اختيــار مبادئ العدالة، وبالتالي فإن كل ما يجعل الأفراد مختلفين ومتفاوتين مثــل الخيرات الطبيعيــة والحظوظ العارضة تستبعد من هذا الوضع. لذلك فإن نطاق مبادئ العدالة يسبق الوضعيات الشخصــية والتغيــرات الفردانيــة والاقتصار على ما هو مشترك وكلي بين البشر.

فالوضع الأصلي هو الضامن لإنصاف العقود الأساســية للتعــاون الاجتماعي وهذا يجعــل من نظرية العدل التصور الأكثر معقولية، لذلك فقبول العدالة يجب أن يصنف وفق قدرتها على إقنــاع النــاس ضــمن الظروف التي ذكرناها، وهذا بربط نظرية العــــدل بنظريــة الاختيــار العقلاني وعليه فالهدف من الوضع الأصلي هو استخلاص المبادئ التــي يكون من العقلاني أن تحقق الوفاق وتضيق الخلاف بين الشركاء، بتصور وضعية يمتنع فيها معرفة المعلومات التي تسمح بتمايز الناس وتفــاوتهم وتجعلهم خاضعين لأحكامهم الأنانية. وبمعنى آخر تجعل الناس ينطلقــون في تصورهم للعدل من وحي أنهم كائنات عاقلة وحرة في الأساس وليس

من وحي أوضاعهم الخاصة أي باعتبار مالهم فقط من ذكاء أو مـــال أو جاه أو سلطة...الخ.

فالقول في الوضع الأصلي إن الشركاء متساوين يعني أن للكل نفس الحقوق في طريقة اختيار المبادئ أي أن كل واحد يستطيع إن يقتـــرح أو أن يقدم حججا، وفي النهاية سنكون أمامَ كائنات بشرية أخلاقية لها تصور لمعنى الخير خاص و قادرة على إدراك معنى العدل، فأســـاس المســـاواة يقوم على تشابه الناس في هذين الجانبين ويدعم رولز افتراضه لهـــؤلاء الأفراد العقلانيين ضمن الوضعية المتساوية بعنصر يسميه غطاء الجهل"* والذي يعني أن التأمل في مبادئ العدل يجري كما لو كان تحـــت غطـــاء يحرم الأفراد من كـــل المعلومات التي تحدد أو تعين مكانتهم فـــي هـــذا المجتمع فهو تخيل منهجي لا يمكن أن نجهل أثره"[1].

فوضع المشاركين في الحوار حول العدالة تحت مثل هـــذا الغطـــاء للجهل يعطينا شركـــاء اجتماعيين لهم القدرة على الاختيـــار المنســـجم، لكنهم محرومون من كل ما يجعل أحكامهم تتأثر بالـــدوافع والأغـــراض الشخصية والأنانيات الخاصة فهو موقف ينزع عنهم ما يعزز فـــردانيتهم

---

* غطاء الجهل (le voile d'igniorance): يرى رولز أن حفظ الإنصاف يكـــون فـــي اختيار مبادئ و في عدم إدخال العوارض الطبيعية والاجتماعية "الشركاء يجهلون بعض أصناف الوقائع الخاصة. ولكنهم يعرفون كل الوقائع العامـــة التـــي تعّـــين اختيار مبادئ العدالة" وكنتيجة الخيرات وعلاقـــات القـــوة لا يمكـــن أن تـــدخل فالإنصاف مؤسس على العدالة

John Rawls:justice et democratie,op.ct,p366.

(1) Alain Renaut:op.ct,178.

ويرفعهم إلى الحد الذي يجعلهم يفكرون كذوات أو كأشخاص حول مبادئ العدالة.

إن تخيل رولز لغطاء الجهل هذا يصبح أداة منهجية لها أثر عميق لكونها تسمح لنا بأن نتصور مشهدا يكون فيه لإنسانية الإنسان الدور، أي كذات أو كشخص هي التي تكون أساسا لإقامة مبادئ العدل، وبمعنى آخر" إعطاءنا الوسائل لاستخراج المبادئ التي تجعلنا نتوافق لامع لعبة المصالح الخاصة البسيطة والحساب الأناني، ولكن ما يتوافق فينا مع إنسانية الإنسان وهنا نجد أنفسنا من جديد مع الإشكالية التي أعطت فكرة ميلاد حقوق الإنسان"[1].

فحسب رولز فان الشركاء في الوضعية الأصلية يرتبطون بالضرورة بمبدأ عدالة تتطلب توزيعا متساويا للجميع، وبمعنى أدق يطلب حريات أساسية متساوية بين الجميع.

إن هذا المبدأ يكون أساس بناء الشخص أو موضوع الحق وتكون صيغته كما ذكرنا من قبل:

"يتعين أن يملك كل شخص حقا متساويا في النسق العام الأكثر اتساعا أو شمولا لحريات أساسية متساوية منسجمة مع نسق مماثل للحرية للجميع"[2]. ويصف رولز هذه الحريات الأساسية كما يلي:

"إن الحريات الأساسية للمواطنين هي بشكل تقريبي الحرية السياسية (حق الاقتراع وحق التأهل أو الوصول إلى منصب عام) بالإضافة إلى

---

(١)Ibid,p184.

(٢) John rawls:TJ,OP.CT,P91.

حرية التعبير والتجمع والاجتماع حرية الضمير أو الالتزام بما يمليه الضمير وحرية الفكر حرية الشخص مع حق اقتناء ملكية (شخصية) والحرية من الاعتقال التعسفي والمصادرة التعسفية كما عرفت بواسطة حكم القانون ويستلزم أن تكون هذه الحريات متساوية من جانب المبدأ الأول نظرا لأن مواطني مجتمع عادل يجب أن يملكوا نفس الحقوق الأساسية"[1].

إن قاعدة أولوية الحريات هذه يعتبرها رولز قائمة بذاتها أي لا مشروطة، إذ لا تتقيد الحرية إلا من أجل سلامة الحرية نفسها وهنالك حالتان:

أ- إن تحديد الحرية يجب أن لا يبرره إلا تقوية النظام الكلي للحرية التي يتقاسمها الجميع.

ب - إن المتفاوتات في الحرية يجب أن تكون مقبولة من المواطنين الذين يتمتعون بأدنى حرية"[2].

وهكذا ففي المبدأ الأول للعدالة لا يتحدث رولز عن النظام الأكثر شمولا للحريات كما جسدته النفعية، إنما يعبر عن النظام الصحيح الكامل للحريات، هذه الصيغة تنتج من كون أن الحرية تتحقق فقط باتفاق عقلاني حول القيود التي ستحد الحريات، هذا النظام الصحيح للحريات سوف يضمن لنا مطابقة القيود التأسيسية بين الأفراد من حيث

---

(١) جون رولز عن إدوارد زجاك: مرجع سابق، ص ١٠١.

(٢) Ibid,p287.

طبيعتهم العقلية إذ يرى المتعاقدون في ذواتهم أوامر أو مقولات مطلقة كأفراد أخلاقيين يحترمون التسيير الذاتي العقلاني وليس مجرد مستهلكين. هذا هو الأساس الأول الذي يتصوره رولز كشرط لكل بناء ديمقراطي وكل مجتمع يناقض هذا المبدأ الأولي يتناقض مع الديمقراطية.

٢. مبدأ الاختلاف

إذا كان غطاء الجهل يعزز فرضية الوضع المتساوي ويضمن شروط التحرك بعقلانية ويشكل مبدأ أولي يحفظ حرمة الإنسان التي لا يمكن خرقها لأي سبب من الأسباب فهل يعني هذا أن مطلب المساواة يكتفي به كقرار صوري تتبناه السياسات لتبرير العدالة الاجتماعية؟. والجواب طبعا أننا يجب أن نقبل بللا مساواة كواقع تمليه الفاعلية الاقتصادية ويفرضه التاريخ مع الاحتفاظ بمطلبنا في حياة أفضل. فالعالم الفعلي متخم بالمخاطر ونادرا ما نكون فيه مزودين بالمعلومات التامة فالحكومات لن تكون محمية من الحوادث العشوائية الخارجية عن نطاقها كالكوارث الطبيعية أو التغيير التكنولوجي الذي يعرض الصناعات والمكاسب للتراجع والفناء، وهذا ما يؤثر بصورة مأساوية على الفعل الحكومي فيجعل السياسات المعقولة الماضية تبدو سخيفة لذلك فان كلامنا عن سياسة حكومية تنتج فائزين فقط هو في الحقيقة إصرار على شلل السياسية والأكثر من هذا تنتج غضبا من جانب الفائزين المحتملين الذين يعتقدون أن حالات فوزهم المستحقة بشكل عادل قد أحبطت من قبل أولئك الذين من العدل أن يستحقوا الخسارة، عندئذ فان الرابحين المحتملين من الممكن أن يصبحوا محبطين وثائرين تلك إذن مساواة غير عادلة تتغاضى

عن معاني الاستحقاق فعلى المجتمع أن يأخذ في الاعتبار الفعالية الاقتصادية ومطالب التنظيم والتكنولوجيا ولذلك نقول من جديد:

ما المانع من الاعتراف باللامساواة ما دامت تنّظم لتحسين وضعية الكل بالنظر إلى وضعية المساواة؟. و الأمر الرئيسي لأية مناقشة عن كيفية تطوير الصالح العام يتمثل في كيفية زيادة الثروة الاقتصادية إلا أنه سؤالا طبيعيا مكملا يبدو ضروريا وهو:كيف يمكن إنفاق الثروة على أحسن وجه؟. لذلك سنجد رولز في تحليله لمبادئ العدالة يأخذ في الاعتبار الفعالية الاقتصادية على غرار النفعية، ولكن ضمن تحديد عميق لمخططه التعاقدي، فمساواة المتعاقدين الذي يسلم به الترتيب السياسي للمبادئ السالفة الذكر قد يتعرض إلى التهميش ويصبح مجرد شعار ترفعه الدولة المدنية في جو اللامساواة الاقتصادية ليتحول الأمر مع روسو مثلا إلى مجرد حل نظري أو إلى تدخل حكومي مباشر عند أنصار النزعة الاشتراكية فرولز واع تماما أن تهديد الحرية يأتي من تراكم الثروات التي تولدها الملكية الخاصة لذلك سيطرح عددا معينا من المقاييس لمنع تعميق اللامساواة. فالأمر كان يتعلق(عند النفعيين) بتحديد السلطة السياسية للثروات وتجاهلها قوة الرد الاقتصادية الناتجة عن حرية التنافس لأن العوامل الاقتصادية لم تكون جزءا من العقد الاجتماعي نفسه وهذا ما رفضه رولز فمبادئ العدالة عنده تهتم بصفة متساوية بالفضاءين السياسي والاقتصادي معا وبما أن اللامساواة – حسبه – إذا وجدت ستكون في صالح الجميع ومستغله من الجميع فإذا كان خير المجموع حسب قانون المنفعة يحدد بقاعدة(Maxmisation) أو طلب الحد

الأقصى من الخيرات لأكبر عدد ممكن من الأفراد دون مراعاة- كما عرفنا- لخير البقية الباقية والحائزين على فرص أقل يتخلون عن الخيرات باسم أكبر خير للمجموع فإن هذا الوضع يرفضه رولز، لأن مبدأ الاختلاف عنده لم يشكل بالتحديد بهذا المعنى فاللامساواة عنده ليست مبررة إلا إذا كانت مكتسبة من كل واحد لذلك تلح على مصلحة الأقل انتفاعا.

بالمبدأ الثاني المتعلق "باللامساواة السوسيو- اقتصادية تأخذ كمثال لا مساواة الغني والسلطة إن هذه المساواة تكون أنتجت وعوضت(بشكل ما) الخيرات لكل واحد خاصة للأعضاء الأقل انتفاعا من المجتمع"[1].

ويذهب إلى أبعد من ذلك إذ "لا يعتبر ظلما حصول عدد قليل على خيرات عليا بسبب اكتسابها للوسيلة شرط أن تسعى هي نفسها لتحسين وضعية الأقل حظا"[2].

ويجادل رولز بأن الأشخاص العقلانيين يتبنون هذه المرة ما يسمى قاعدة تعظيم الأدنى(la maximin) والتي لا يهمه فيها السعي وراء مصالح المجموع الأكبر معبرا بذلك عن حقوق الأقل انتفاعا في المجتمع فهي تسير إذن بالاحترام المتبادل للأفراد واحترامهم لمبدأ الذات البشرية المنصوص عليها كقاعدة أخلاقية تعبر عن حرمة الذات المزعومة والتي تحكم المعاملة بين الأفراد لا باعتبارهم وسائل وإنما كغايات حسب تعبير كانط فهي إذن تنظم العوارض الطبيعية والاجتماعية العشوائية بتوزيع

---

(١) John Rawls: TJ, op.ct, p41.

(٢) Ibid, p41.

المسؤوليات وتحديد الحريات ثم أن ذلك يستجيب لمطلب استقرار العقد كمعيار ثابت يقصي فيه أي رجوع إلى احتمال أن يقبل المتعاقدون نتائج راضين بها، فليس من العقلانية أن يكون القبول الجماعي الذي لا يستثني أحدا قائما على مبدأ يقبل التضحية بقلة مهانة باسم خير العدد الأكبر كما يطلب ذلك مبدأ المنفعيين. إن توجه رولز يبدو أكثر وضوحا في صياغة عامة للمبدأ الثاني من مبادئ نظرية العدل أي المبدأ (ب).

"يتوجب تنظيم حالات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وكل ما يتفاوض فيه الناس بـــ:

أ- أن نتوقع أن تكون في صالح كل فرد.

ب- أن ترتبط بأوضاع ووظائف مفتوحة للجميع[1]".

فإذا كان البناء الأساسي لنظرية العدل يقسم إلى قسمين متمايزين:

١) الجانب من النظام الاجتماعي الذي يعرف ويضمن المساواة في الحريات الأساسية لكل فـــرد والذي يعرّف ويضمن المبدأ الأول.

2) الجانب الذي يخصص ويؤسس الفروق الاجتماعية والاقتصادية ويضمنه المبدأ الثاني فالمبدأ الثانـــي ينطبـــق علـــى تـــوزع الثـــروات والمداخيل وكل تنظيم يستخدم التفاوت في الســـلطة والمســـؤولية. فـــإذا كـــانت الثروة والمداخيل ليست بحاجة إلى أن تكون متساوية، فإنها يجب أن تكون في صالح كل فرد، وكذلك مواقع السلطة والمسؤولية يجـــب أن تكون مفتوحة للكل. وبعد جعلها مفتوحة يجب أن تحتم هـــذه الضـــرورة وهذه الفروق، بحيث يمكن لكل فرد أن يستفيد منها لذلك فتوزيـــع الثروة

---

(١) John Rawls: TJ, op.ct, p91.

والمداخيل والمراكز الاجتماعية والمسؤولية يجب أن تكون في وفاق مع الحريات الأساسية من جهة، ومع المساواة في الفرص من جهة ثانية ويضيف رولز لمفهوم العدل مفهوما أكثر عمومية، فكل القيم الاجتماعية و الحريات والإمكانات المفتوحة يجب أن توزع بمساواة ماعدا إذا كان التوزيع المتفاوت يكون في صالح كل فرد.

إذن هذان هما المبدآن اللذان يمكناننا من الاختيار فإذا قررنا أن تصور للعدالة يقبل بالفروق فإنه يعترف بأنه من اللا أخلاقي استعمال "الصدف والهبات الطبيعية أو التقلبات الاجتماعية كحظوظ لضمان الانتفاع السياسي والاجتماعي"[1]، ولكن ما علينا أن نفهم، هو أن هذين المبدأين ليس لهما نفس القيمة فلكي تكون استقلالية الفرد محترمة فإن الأولوية ينبغي أن تعطي للمبدأ الذي يضمن للكل المساواة في الحق في نفس الحريات الأساسية وهذا تعزيز لموقف الفكرة الإنسانية كمبدأ بنائي للفردانية العصرية، وهو السبب الذي جعله يضع المبدأين ضمن نظام تراتبي أبجدي، حيث يسبق مبدأ الحق المتساوي في الحريات مبدأ التفاوت في الحظوظ و شرطه معنى ذلك أن المبدأ الأول هو الأساس الذي يشكل أمرا مطلقا فيخضع السلوك له كتعبير عن الطبيعة الاستقلالية للذات الإنسانية، هكذا نرى أن العمل بالتزام الترتيب السابق يفضي إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بالديمقراطية التي تصدرعنه مما يوحي لنا أن هذه الاعتبارات تفترض أننا نعامل التوزيع كمسألة عدل إجرائي خالص (justice procédurale pure)* والفكرة هنا أننا ننظر إلى النظام

---

(١) john Rawls: TJ, op.ct, p41.

الاجتماعي بالشكل الذي يجعل النتائج تكون عادلة مهما كان موضوعها يكفي أن تبقى في إطار معين "فمبدأ الإنصاف في نظرية العدالة هذه مبدأ إجرائي خالص(Justice procédurale pure) في توزيع الحظوظ"[1]. فهو مبدأ لا يراعي أي معيار مستقل عن البنية الأساسية ولا يوجد عامل خارجي يحدد النتيجة ماديا كان أو معنويا، كأن نقبل بالبنية الأساسية لمجرد أنها تحقق لنا أقصى قدر حسابي من المنافع دون مراعاة الآثار الدائمة التي يمارسها هذا المبدأ على حقوقنا ومصالحنا الأساسية ومن هنا فهذا الإجراء عادل وغير متحيز في تسيير مؤسساتنا وليس من الضروري مراعاة الظروف المتنوعة والأوضاع النسبية المتغيرة للأشخاص فالتنظيم للبنية الأساس هو موضوع الحكم. وهكذا فإن عدالة التوزيع تؤسسها عدالة العلاقات التعاونية الأساسية التي ينتجها إرضاء مطالب المشاركين لذلك سنجد أن البنية الأساسية يمكن أن تسير آليا وموضوعيا بفضل عدالة إجرائية خالصة تقوم على سلسلة خطوات أو مفاهيم بسيطة هي: البنية الأساسية، حجاب الجهل، الترتيب الأبجدي للمبادئ وغيرها والتي تضمن عدالة مبدأ الاختلاف وتجذير الفعالية الاقتصادية ضمن المشروع التعاقدي، إذن فرولز لا يضع مبدأ العدالة ضمن مشروع مساواتي مطلق في الشروط المادية وهو الخطأ الذي وقعت

---

(١) .John Rawls: TJ, op.ct, p117.

•عدل إجرائي خالص: تمارس عندما لا يوجد معيار مستقل لتعريف النتيجة الصحيحة فالإجراء صحيح أو منصف بالنظر إلى النتيجة إن كانت صحيحة أو منصفة

- John Rawls: Justice et democratie, OP.CT, p361.

فيه الاشتراكيات المتطرفة بـل رأي أن التفاوتات لم تبد له مقبولة أخلاقيا وبالتالي تفاوتات عادلة إلا عندما تكون هناك فرصة متاحة للانتفاع بها من الجميع بشكل يكون معه من المستحيل حتى على المحرومين كليا أن يتصوروا مجتمعا أكثر عدلا بدونها، ونظاما يحافظ على كرامتهم أكثر من نظام يسوده هذا التفاوت العادل.

رابعًا: العدالة وإشكالية توزيع الإنتاج

لقد تصور رولز مجتمعه مكونا من الأفراد القادرين في علاقاتهم التبادلية على الاتفاق على مبادئ كلية تقودهم وتلزمهم على الخضوع إليها فيتحركون بموجبها ووفقا لها، لذلك فإن هذه المبادئ تعرف بأنها (نظام تعاوني) يخدم خير أعضائه طالما أن المجتمع نفسه هو شكل تعاوني لفائدة الجميع لذلك فإن هذا المجتمع - كما سبق وبينا- يتميز بصراع مصالح من جهة وبتوافقها من جهة أخرى، توافق مصالح لأن التعاون يوفر للجميع حياة أفضل من حياة العزلة وصراع مصالح لأن الناس ليسوا متفقين على الطريقة التي يوزعون بها ثمار تعاونهم، لأنهم في بحثهم عن مصالحهم ينفرد المالكون منهم لوسائل الإنتاج بالحظ الأكبر. لذلك سيحتاج أعضاء المجتمع إلى مبادئ لسير التنظيمات الاجتماعية التي تحدد توزيع الخيرات والوصول إلى وفاق حول التوزيع الصحيح للإنتاج فهي مبادئ تحاول إرساء دعائم عدالة اجتماعية وتوفر الوسيلة لتثبيت الحقوق والواجبات في (المؤسسات الأساسية للمجتمع les structures de base) ويتعرّف التوزيع المطابق للعدل في سياق التعاون الإجتماعي.

فالمجتمع الجيد التنظيم هو تصور لا يوفر فقط الخير لأعضائه بل يعرف أيضا بتصور عمومي للعدالة أي أن كل فرد في هذا المجتمع يجب أن ينطلق من قبول نفس مبادئ العدالة التي يقبلها الجميع، وتكون مؤسساته الأساسية مجسدة لهذه المبادئ وعليه فإذا كنا قد عرفنا هذه المبادئ التي تميز تصورنا للعدالة والتي من شأنها أن تحقق نظاما أكثر إنصافا من خلال الانطلاق من وضعية أصلية (position originalle) مستمدة من الحالة الطبيعية (الكلاسيكية) يكون فيها الناس محرومون من استخدام الظروف والحظوظ النسبية لصالحهم أي موضوعين وراء حجاب من الجهل فيما يتعلق بما سيصيرون عليه في المجتمعات الحقيقية، فإن هذين المبدأين كما ذكرناهما من قبل هما:

١. مبدأ المساواة
٢. مبدأ الاختلاف

يستلزمان أن يكون للدولة دور منظم تعمل من خلاله على توزيع الثروات والمداخيل بما يمنح الأقل حظا بالولادة، الوسائل الفعلية لتحسين شروطهم الأولية، لذلك نحاول في هذا المبحث أن نفهم طبيعة هذا الدور التوزيعي ومدى قابليته للتطبيق على المجتمع الديمقراطي الحديث.

إن هذا الموقف ينطلق من فكرة البنيات الأساسية للمجتمع المحكومة بدورها بمبادئ عادلة ومنصفة تضمن الحريات المدنية المساوية للجميع (المبدأ الأول)، إن حرية الوعي والتفكير التي تنبثق عنها الحريات السياسية هذه في جو من التسامح الفلسفي والديني والأخلاقي اتجاه

المتسامحين في المجتمع تضم أفرادا عقلانيين يفترض فيهم أنهم يدافعون عن وجهة نظر منصفة تحقق الإجماع.

فإذا كان هذا الوصف للوضعية الأصلية المحقق لإجماع سياسي يعبر عن المطالب السياسية التي يجسدها المبدأ الأول فإننا بحاجة لا محالة لوصف هذا البناء الأساسي، انطلاقا من المبدأ الثاني للعدالة وهو مبدأ الاختلاف.

بما أنه لا توجد مساواة في الحظوظ المتعلقة بالتفاوت الطبيعي والاجتماعي بين الأفراد في إطار الدولة الحديثة، فكيف يمكن تنظيم وتقييم العلاقات الاقتصادية أو برامج السياسة الاقتصادية التي تعبر عنها؟

يقول رولز "لقد درست مسائل سياسية- اقتصادية لاكتشاف إن كانت نظرية العدالة كإنصاف صالحة فعلا للتطبيق (...) فكل هذه المسائل يجب أن تكون موضوعة على وفاق مع مبدئي العدالة"[1]. أي أن الأمر يستدعي العودة إلى العناصر الاقتصادية ومحاولة وضعها ضمن مبادئ العدالة،فيما أن النظام الاقتصادي ما هو إلا وسيلة مؤسساتية لإرضاء الحاجات الإنسانية الآنية والمستقبلية فإن الطريقة التي يعمل بها الناس لإرضاء حاجاتهم الحاضرة والمستقبلية يجب أن تسعى لتحقيق الخير الإنساني العام، ومن هنا فإن تنظيم المؤسسات بالطريقة التي تحقق هذا الهدف يعني ضرورة إدراجها ضمن نظرية العدل كإنصاف. لذلك يجب على الاقتصاد السياسي أن يراعي المسائل الأخلاقية بدلا من إدراجها ضمن العلم الاقتصادي الموضوعي.

---

(١). John Rawls:TJ,op.ct,(p,p)(306,307).

إن ما يهم القطاع العمومي وكل ما هو تحت الإشـــراف المباشـــر للدولة، والخاضع للتنظيم الدستوري القاعدي والسوق كالنشاط الاقتصادي والنظام الضريبي وحقوق الملكية ونظام المنافسة وتنظيم الإنتاج والتوزيع والادخار والتأمين...الخ، كل هذه التنظيمات التي تشكل القطاع العمومي وتختص بالدولة الديمقراطية تتميز بـــ:

- خصوصية ملكية وسائل الإنتاج.
- حرية السوق والتبادل والمنافسة.

وبالتالي فهي لا علاقة لها بمبادئ التنظيم الاشتراكي لـــذلك تنطلـــق نظرة رولز من التساؤل عـــن المشكل المناسب لتنظيم تلـــك المؤسســـات الأساسية التي تقوّم النشاط الاقتصادي وتجسد معاني العدالة التـــي ســـبق وصفها بعيدا عن أي معنى استغلالي متطرف أو نفعي مسرف يتجـــاوز معاني الإنصاف. **فكيف يتصور رولز هذه المؤسسات؟**

لاكتشاف ذلك سنفترض وجود حكومة تسعى لتحقيـــق مســـاواة أو تكافؤ في الفرص أي لا تراعي تشجيع الأشكال العادية لتنمية رأس المال الاجتماعي فقط، بل تسعى إلى منح وتمكين الأعضاء من المســـاواة فـــي الحظوظ وفي التربية وفي الثقافة أي كل من لهم مواهب ودوافع وتطلعات فتشجع تساوي الفرص في الحياة الاقتصادية وفي مجال حريـــة اختيـــار العمل بأن تراقب عمل المصانع والشركات الخاصة، وتمنع المـــؤسسات من الاحتكار أو فرض الحواجز أمام بلوغ المراتب المرغوبـــة وتضـــمن معدلا اجتماعيا أدنى للأغلبية المحرومة فـــي شكل منح عائلية وضـــمان

اجتماعي ومنح البطالة...الخ، كل هذا يتحقق من خلال مؤسسات الدولة وذلك وفق هيئات عامة أهمها:

1) ولاية المنح des allocation: تسهر على أن يبقى نظام الأسعار تنافسيا وتمنع الاحتكار والسيطرة الضرورية والفئوية على السوق.

إن وظيفة الوصاية يجب أن تتدخل كلما قَلت الأسعار في التعبير عن القيم الحقيقية للخيرات والنفقات الاجتماعية حيث تضفي الطابع الاجتماعي العادل على النشاط القائم على معايير الفعالية الاقتصادية مستعملة في ذلك الضرائب أو الإعلانات أو التعديلات في حقوق الملكية...الخ.

٢) الولاية القائمة على رعاية الاستقرار التي تسهر على دعم حرية العمل وتغييره وتوفير شروطه المادية، "إن هذين الهيئتين تسهران بصفة عامة على فعالية السوق"[١].

٣) ولاية التحويلات الاجتماعية: تهتم بضمان حد أدنى اجتماعي للدخل والفكرة الأساسية هنا هي أن هذه الولاية يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاجات الكلية للمجتمع وتعطيها الإرضاء المناسب، لذلك فتدخل هذه المصلحة يجب أن يتم وفق الإجماع فأي نفقة يجب أن تكون مشروطة بالاتفاق المسبق على وسائل تمويلها. فولاية التحويلات الاجتماعية هذه تضمن مستوى معيشي مرضي على العموم، وعليه فإن ضمان هذه المطالب المنطلقة من الاعتبارات الأخلاقية للسياسة الاقتصادية العامة

---

(١). John Rawls: T.J.OP.CT,p316.

ستلطف من تعسفية السوق والنظام التنافسي والمنطـق التضحوي للنفعية الكلاسيكية، وتعوضه بمنافسة خاضعة للمراقبة العقلانية التـي تضـمن التمتع بالحقوق والحريات وفقا لمبادئ العدالة دون أن تمارس الإكراه من طرف الجماعات الاحتكارية التي تطالب بالمنافسة الحرة وإلغاء المراقبة.

إن هذه العملية تؤدي إلى ضمان حرية العمل والاسـتخدام الفعـال للموارد والتوزيع الفعّال للسلع بيـن العائلات دون أن تخل بالعدل فهـذه الإجراءات التي تدعمها مصلحة التحويل الاجتماعي تساهم فـي تحسـين مستوى الحياة وتلبية الحاجات والتخفيف من التفاوت في الهبات والحظوظ الطبيعية. إن السوق لم يوجد لمجرد إرضاء الحاجات بـل إن إرضـاءها لابد أن يتم عن طريق تنظيم مميز فالتوافق مع مبادئ العدل يرتبط بخدمة من هـم أكثر حرمانا"[1].

فكل الخيرات الاجتماعية مرتبة حسب الأولويات،(الحريات، تكافؤ الفرص، المنافع الاقتصادية) يجب أن تخضع لتوزيع يهتم بالعيش الجيـد للكل من أسفل التعاون إلى أعلاه.

٤) أخيرا ولاية التوزيع: وتنحصر مهمتها في الحفاظ على حد معين من العدالة في التوزيع ويتمثل ذلك فـي مظهرين:

الأول: يفرض تحديدات على الإرث والعطـاءات الأخـرى وذلـك بفرض اقتطاعات الهدف منها هو تصحيح التوزيع الاجتمـاعي للثـروة ومنع تكديسها بشكل يوسع الهوة بين الأفراد فيحوّل المجتمع بين غني جدا

---

(١). Ibid: P317.

وفقير جدا، مما يؤثر سلبا على المساواة في الحريات وعلى التكافؤ العادل في الفرص.

الثاني: يفرض نظام للضرائب للحصول على الوسائل الضرورية للعدالة كتمويل المصالح العامة والتحويل الناجم عن احترام مبدأ التفاوت، فالأعباء الضريبية ينبغي أن تقسم تقسيما عادلا يهدف إلى الوصول إلى التنظيم العادل للمجتمع لذلك فالمهمتان الأساسيتان لهذه المصلحة تتبعان من المبدأين المذكورين للعدل تقيد المصلحة الأخيرة بمصلحة خامسة تدعى مصلحة التحكم(Arbitrage) وهي مديرية تنظيم تمثيلي تقوم بمراقبة المصالح الاجتماعية وتلبيتها عن طريق الأموال العمومية، لذلك فهي تتدخل بمقتضى دستوري وليس بمقتضى العدل لأننا في حاجة إلى وجود إجماع حول نظام توزيع الضرائب الإضافية بين مختلف الفئات الخاضعة للضريبة حتى لا تصبح النفقة المقترحة تبذيرا، لذلك فهذه الولاية تعمل وفق مبدأ الفعالية عندما تشكل هيأة تحكيم فعلية تجاه الأموال العامة والخدمات العمومية طالما أنها لا تخضع لآليات السوق على أن تحليل العدالة كإنصاف يبقى ناقصا إذا لم ندخل في الحسبان الطريقة التي يحترم بها الجيل الحاضر مطالب الأجيال التي تعقبه.

إن تطبيق مبدأ العدل يفرض تكلفة اقتصادية باهضة ومن ثمة فإن ذلك قد ينعكس سلبا على الادخار الوطني أي على حق أجيال المستقبل فالنتيجة هي إما أننا لا ندخر أبدا وإما أن الادخار لا يكفي لتحسين الحالة الاجتماعية لكي تكون كل الحريات المتساوية للجميع محققة. وباتباع مبدأ ادخار عادل فإن كل جيل يعطى لمن يعقبه أكبر مما يستقبل ممن يسبقه

ولن تبقى وسيلة للأجيال المستقبلية لمساعدة الأكبر حرمانا من الأجيال السابقة، لذلك وتماشيا مع تصور البنية الأساسية المتضمنة في المبادئ المختارة للعدل فإن مبدأ الادخار الذي يتصوره رولز يقضي بالتضامن بين الأجيال والإسهام في تحقيق المجتمع العادل لذلك فأهداف الادخار يجب تصورها كشرط قبلي بإدراجها في إطار الوضعية الأصلية la (position originale) التي تضاهي الأمر القطعي عند كانط ليظهر كواجب أخلاقي يحمله الأفراد عبر التاريخ، ليعرف ويتوسع عبر الأجيال كعامل من عوامل التنظيم الجيد للمجتمع المستقر وهذا لا يعني أن العدالة تفرض على الجيل السابق بأن تدخر بشكل يجعله أفقر من الجيل اللاحق بل إن الادخار يجب أن يبقى عاملا من عوامل التوزيع العادل الذي يحّد من تراكم رؤوس المال.

تلك هي نظرية العدالة كإنصاف من خلال مبادئها وطريقة تنظيمها للبنيات والمؤسسات الأساسية للمجتمع فهي تهتم بالتعديل والتصحيح لتطال أفكارنا العميقة جدا، فتتحول الفكرة التي تظهر أكثر ملاءمة من غيرها إلى أسلوب الحياة، بعد أن رسخت فينا منذ ولادتنا وكبرت معنا عبر الأجيال، فمبدأ الادخار هذا الذي ينظم تراكمية رؤوس الأموال سينقل أموالا هي إرث تعطيه الأجيال السابقة حتى تسمح للاحقة بالاستمتاع بحياة أحسن في مجتمع عادل، فمبدأ الادخار هذا يضاف إلى مبدأي العدالة، ويوضع وراء ستار الجهل الذي لا يعرف فيه الأفراد الفروق التي تميز الأجيال وتمنع من التحيز لأي جيل كان، لذلك فالأمر لا يخص الثروة فقط بل يمتد إلى المعرفة والعلم والثقافة حتى تتجذر فكرة الخير

الإنساني المشتركة كإرث وحق مطلق للإنسانية، وتتحقق معه فكرة المجتمع الجيد التنظيم الذي تحكمه مبادئ أخلاقية واعية ومؤسسة تضمن له الاستمرار والبقاء. من هنا يمكن أن نتساءل عن موقع الديمقراطية الحديثة من نظرية العدل؟

إن المجتمعات الديمقراطية الحديثة هي من حيث الاختلاف والتنوع بحيث لا يمكن إخضاعها للنظرية التي تصورها رولز، إذ أن التنوع في النظم والمعتقدات الأخلاقية وعدم الانسجام العميق لا ينفع معه تبنى كل أعضاء المجتمع وجهة نظر مشتركة عن الصالح الاجتماعي العام، ولا ينفع معه تبنى مواقف مبدئية تضمن الاستقرار في المجتمع على غرار تصور الوضع الأصلي عند رولز. إن الإقرار بمبدأ التفاوت من جهة ورفض تركز الثروة بيد أقلية من الأغنياء من جهة أخرى تناقض يصعب التحكم فيه، فتطبيق مبدأي العدل الرولزية لم يكتف إلا بديمقراطية استحقاقيه تفتح الترقية أمام المواهب وتستعمل المساواة في الفرص كوسيلة لتحرير الطاقات ومواصلة تراكم الرخاء الاقتصادي والسياسي لتزيد الفروق بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا.فهي شأنها شأن النفعية الكلاسيكية لا تخلو من ضحايا فثقافة الأكثر فقرا تتجه نحو الذوبان بينما ثقافة لنخبة الحاكمة تهيمن وتسود، وعليه فان الديمقراطية الاستحقاقية تشكل خطرا يفسد المعاني الأخرى لمبادئ العدالة، لذلك فقد أدرك رولز ضرورة إعادة فحص نظرية العدالة كإنصاف لكونها لا تتفق بشكل كاف مع الطريقة التي تعمل بها المجتمعات الديمقراطية الحديثة.لذلك تركزت مهمته في كتابه الليبرالية السياسة (le.liberalisme.politique) لسنة

١٩٩٥ حول تفسير هـذه الظاهرة وتعديل نظريته حـول العـدل علـى ضوئها.

خامسًا: العدالة كقيمة سياسية

يقول رولز "هناك شيء لم أنجح في قوله -أو على كل حال- لـم أستطع أن أوضحه وهو أن نظرية العدالة كإنصاف هي تصور منظـور إليه باعتباره تصورا سياسيا. إن هذا يستلزم أن التصور السياسي للعـدل تصور أخلاقي أيضا، ومن هنا وجب أن نؤكد أن هذه النظرية وضـعت لكي تطبق على موضوعات بذاتها وبمعنـى آخـر علـى المؤسسـات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[١].

فرولز سيتكلم عن تطور في نظريته التي كتبها منـذ سـنة ١٩٧١ لمعالجة سوء الفهم الذي أحدثه استعماله لتصور السياسة حيث سيسمح هذا التعديل بالإجابة عن الانتقادات الصارمة لممثلـي النزعـة الاشـتراكية وممثلي لنظرية الليبرالية معا. ولأن تفكير رولز لا ينفصل عن المضمون الثقافي والأخلاقي للديمقراطية الأمريكية فقد حاول أن يعيد استيعاب وفهم مضامين هذه الديمقراطية في ضوء نظريته للعدالة فهل نجح في ذلك؟

لقد لخص مطالب الديمقراطية الأمريكية في الجزء الثاني من كتابه نظرية العدالة بوضعها موضع التطبيق في مؤسسات أساسية، ولكن مـا كان بهمه قبل كل شيء والذي كان سببا في تأليفه كتاب نظرية العدالة إنما هي المبادئ التي تعطي الشرعية للمؤسسة السياسية والمؤسسة القضـائية

---

(١)John Rawls:Justice et democratie,op.ct,p207.

على الخصوص، فلم يهتم عمليا بالمضمون السياسي الذي يخص الجانب العملي من النظرية، وعليه لم يكن مدركا لتداعيات النظرية التي خلت من المعالجات الجادة لإشكالات السياسة فضلا عن أنه لم يكن مستوعبا للتغيرات الواسعة التي حدثت في أوربا لاسيما بعد حركة الإصلاح الديني منذ القرن ١٧، والتي قادت إلى تغير المفهوم التقليدي للسياسة ما عيب على فلاسفة هذه الفترة الذين خلت نصوصهم من دراسة فلسفية عميقة لتلك الإشكالات السياسة.

ذلك ما حاول أن يحييه رولز ضمن نظرته الجديدة للنظرية في الليبرالية السياسية بغية بعث الفلسفة السياسية من جديد بعد أن عرفت تدهورا ملحوظا مقارنة مع الميادين الفلسفية الأخرى.

لقد كان المفهوم التقليدي للسياسة، يبرر السلطة بحالة العنف الواسع والتهديد الدائم (لما زعم أنه الحالة الطبيعية) الذي يحتم على الأفراد قبول التنازل وتحمل الإكراه من طرف الدولة لفرض النظام والأمن والاستقرار والوحدة (هوبز)، إن هذه القناعة قد تغيرت منذ أن تقدمت معاني الفردانية الليبرالية فالذي يحرك أي مجتمع هو رضى أفراده فقط (لوك) وليس للدولة من وظيفة سوى التأكيد على حد أقصى من الأمن بدون انتهاك الفضاء الفرداني الذي يبقى مقدسا، إن هذا الموقف قد دعمه رولز بالقول "إن كل إنسان يملك حرمة مؤسسة على العدالة لا يجوز خرقها باسم وجود أفضل للمجموع"[١]. لذلك فإن أي لجوء للعنف تفرضه الدولة باسم حفظ النظام والوحدة قد ألغى تماما من قاموس الدولة الليبرالية

---

(١). John Rawls:TJ,op.ct,p29.

الديمقراطية الحديثة ولذلك فإن الوحدة السياسية ينبغي أن تبحث عن مصادر أخرى فهل يكون ذلك بتثمين سلطة الشعب كمحقق لإجماع شرعي لا غبار عليه أمام تثمين سلطة الدولة وحدها؟

إن الواقع الأمريكي يشهد على مدى فساد الموقف الديمقراطي في هذا البلد -وهذا ما تكلم عنه رولز- الذي يقوم على تشجيع قوى في المجتمع على حساب قوى أخرى والتسبب في تأزيم الأوضاع واستمرار الاستغلال والاكتفاء بمفهوم الأغلبية كمصدر للسلطة وجعل الديمقراطية وسيلة من وسائل الاستبداد الأمريكي داخليا وخارجيا حيث برز الواقع في أكثر من مرة كمظهر أكثر فسادا وازدراءا للديمقراطية الليبرالية، لاسيما في نهاية الستينات عندما أصبحت الأقلية النافذة مصدرا للقرار وصناعة الشرعية حسب أهوائها والدليل على ذلك فرضها الدخول في حرب الفيتنام رغم إرادة الشعب الأمريكي بعدما همشّت عقلاء الأمة لاسيما السياسيين وانفردت بالتحكم في الرأي العام والاستبداد به بل إن الموقف امتد من السيطرة السياسية على المجتمع إلى السيطرة على النظرية الاقتصادية: من أيديولوجيا السوق إلى الديمقراطية.

"لقد قمنا -يقول رولز- بالرفع من شأن الرأي العام، كما لو كنا نقرر الرفع من شأن رأي المستهلك"[1].

ويضيف "إن طبيعة قرار المشرع المثالي لا تختلف ماديا عن قرار مقاول يقرر كيف يرفع إلى حد أقصى (Maximiser) فائدته بإنتاج سلعة

---

(١). de Catherine Audard, de John Rawls,Justice et démocratie,op.ct,p24.

ما أو قرار مستهلك يحاول رفع الحد الأقصى لإشباع مبتغياته بشراء سلع أو غيرها من الخيرات"[1].

إذن سيبقى المشرعون دائما بعيدين عن مصدر القرار خاضعين في ذلك لنتائج الانتخابات التي تدعمها لوبيّات متصارعة تمثل ثقلا لن يعطي النتيجة الصحيحة لما يريده المنتخبون الواقعون تحت وطأت ظروف اقتصادية واجتماعية تدعم موقف الأقوى وتحكم على ثقافة الأكثر ضعفا بالذوبان فتذوب معها قناعة المشّرع أو السياسي أمام ثقافة النخبة المسيطرة من وراء الرأي العام "إن التعبير عن الرأي العام لايعني قبوله بدون نقد، بل على العكس، لأن هذا الرأي العام قد أصبح –في الديمقراطية الأمريكية خاصة– أكثر طغيانا وأشد تناقضا، فغالبا ما يمثل الجانب الأكثر رشوة وحقارة للديمقراطيات الليبرالية"[2]. **لذلك سنتساءل كيف يمكننا الوثوق بحكم هؤلاء الحكام؟**

وهو النقد الموجه للطريقة التي تعمل بها المجتمعات الديمقراطية الحديثة والذي يدور حول محاولة اكتساب الشرعية بحصول إجماع من الرأي العام. لذلك نقول أنه على الوحدة السياسية أن تبحث عن مصادر أخرى تفرضها الليبرالية الحديثة وتقود إلى تغيير في تصور الفلسفة السياسية ذاتها من مجرد مجال لتوفير الشرعية للسلطة السياسية عبر اقتراع شكلي يبرر استعمال الدولة للعنف، إلى نوع آخر من الفلسفة تقوم على تحليل الآراء التي تحتاجها الديمقراطيات لفهم ذاتها.

---

(١). John Rawls:TJ,OP.CT,p53.
(٢). John Rawls:justice et démocratie,op.ct,p24.

لقد كان أصل الجدال عند رولز يدور حول العلاقة بين الأخـــلاق والسياسة فالسياسة ترجع دائما إلى مجموع قيم تـــنظم الحيـــاة العموميـــة وتتساءل حول طبيعة ومدى قدرة هذه القيم على تحقيق الحياة العمومية إن أهم مميزات التصور السياسي للعدالة والتي أفرزتها النظـــرة الليبراليـــة الجديدة، تزعم أنه توجد تصورات متعددة للخير، وذلك عكـــس التصـــور الفلسفي القديم الـــذي يعود إلى أرسطو وإلى التقليد المسيحي عند القديس أوغسطين وتوما الأكويني...الخ. والداعي إلى أنه لا يوجـــد إلا تصـــور وحيد للخير وأن هدف الفلسفة الأخلاقية هو تعريف طبيعته، لذلك فوحدة المجتمعات واستقرار مؤسساتها ترتكز حول كونها تشمل الكل في تصور واحد للخير، ولا يخفي ما لهذه التصورات العامـــة من أثر على وحـــدة المجتمعات. إننا نجد أثر هـــذا المفهوم واضحا عند النفعيـــة الكلاســـيكية والتـــي تعتبر أن المنفعة العامة امتدادا لمنفعة الفرد وتأليفـــا لهـــا، فهـــي تصور أخلاقي عام يوفر أساسا عموميا معروفا لتصور العدالـــة حيـــث يعتبرها مجرد توافق بين المنافع فمشكلة رولز هـــو أن نظريـــة العدالـــة كإنصاف عنده لا تمثل تطبيق تصور أخلاقي عام على (البناء الأساســـي) في المجتمع، فنظريته تختلف عن المذاهب الأخلاقية التقليدية التي تعطي تصورات عامة فالنظرة الأخلاقية عنده نظرة جزئية وخاصة لا يمكن أن تستغرق وحدة المجتمع المتعدد.

لقد كان الحل عند رولز بأن ميز نظريته في العدالة عن المـــذاهب الأخلاقية والميتافيزيقية بجعلها تصورا سياسيا، إن هذا التصور يســـتدعي انسجامـــا في القناعات ولكن إطار هذا الانسجام يجب أن يحدد إجماعـــا

من نوع خاص سماه الإجماع التقاطعي(Consensus par recoupement le)* وعليه يقول "أن التصور السياسي الذي يشكل القيم الأساسية هو مذهب مستقل، إنه مذهب يقبل التطبيق على البناء الأساسي ويشكل القيم المستقلة عن القيم اللاسياسية أي الأخلاقية"(1).

من هنا يتميز ميدان السياسة عن المذاهب الفلسفية الأخلاقية والدينية خصوصا التي تسعى إلى السيطرة على السياسة وبالتالي تفرض عليها مفهوما خاصا للخير وهذا بتشكيلها لقيم خاصة تمثل مذهبا مستقلا لكنه لا ينفي وجود قيم متعددة مستقلة بمبادئها الخاصة، لذلك فهو يحاول بهذا التمييز أن يضع جانبا التناقضات الفلسفية والأخلاقية الدينية....الخ. وإيجاد وسائل لتجنب المشاكل الفلسفية التقليدية الميتافيزيقية والأخلاقية التي لا يمكنها توفير أساس مشترك وعملي (تطبيقي) لتصور سياسي للعدالة في النظام الديمقراطي.

إذن فليس المطلوب من النظرية السياسية الإجابة عن أسئلة يفرضها مذهب ميتا فيزيقي عن طبيعة الأنا لأن التصور السياسي الذي يجيب عن هذه المشاكل لا يمكن أن يخدم تصور عمومي للعدالة في دولة ديمقراطية، إن رولز بهذا التميز يقر بالاختلافات التي توجد بين أفكار

---

* الإجماع التقاطعي ((le consensus par recoupement)): يسود المجتمع عندما يكون التصور السياسي للعدالة الذي يحكم مؤسساته القاعدية، تصور مقبول من كل النظريات المتفهمة: أخلاقية، فلسفية، دينية. فيستمر في هذا المجتمع عبر الأجيال، فهو إجماع يتميز عن أي إجماع عادي يكون بين نظريات متعارضة نتعامل معها بنسبية.

- John Rawls: Justice et démocratie, op.ct, p358

(1) John Rawls: justice et démocratie, op.ct, p336.

سياسية متصارعة ولا يلغيها والفكرة الأساسية هو أن العدالة تجسدها بالضرورة قناعات أعضاء المجتمع انطلاقا من تصور هذا المجتمع كنظام منصف للتعاون بين الأفراد الأحرار والمتساوين في زمن معطى لذلك فوحدة المجتمع ليست مرتكزة حول كونها تضم الكل الذين لديهم نفس القناعة أو الإيديولوجيا المشتركة ولكن الأمر يتعلق بحدس أخلاقي أساسي يتقاسمه تقريبا كل أعضاء المجتمع الديمقراطي في زمن معطى وهي الفكرة الحدسية الأساسية الممثلة في الثقافة العمومية للمجتمع الديمقراطي إضافة إلى حدوس أخرى باتت متجذرة في الثقافة الديمقراطية كفكرة التسامح ونبذ العبودية، والمطلوب تكوين تصور سياسي للعدالة يسمح بالنظر إلى المطالب المتصارعة بمفهوم جديد. "تصور سياسي ليس في حاجة إلى أن يكون إبداعا أصيلا بل يمكنه ببساطة أن يرتب أفكارا ومبادئ حدسية معروف جيدا ولكنه يربطها مع بعضها بطريقة جديدة"[1].

فما هي الطريقة الجديدة وكيف نشرح وصولها إلى الإجماع؟

---

(1). Ibid:p213.